مقدمـــــــــــة

يعد الاستثمار الأجنبي شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الأقطار النامية كبديل عن القروض وتدفقات رأس المال الأجنبي الأخرى، وبالرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهميته وفعاليته في الدول المضيفة، إلا أن العديد من الشواهد الواقعية تفيد بإمكانية مساهمته في المديين المتوسط والطويل، لتحقيق معدلات نمو مستهدفة ومستمرة، تحقق بتدرج عملية التنمية المستهدفة في ظل ضعف المدخرات المحلية وعدم كفايتها لتحقيق التنمية للبلدان المضيفة النامية.

ولقد أعطى الاستثمار الأجنبي دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، من خلال المساهمة في ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة، حيث زادت حركة التجارة بشدة.

والجزائر بعد أن استرجعت استقلالها، عمدت إلى بناء اقتصادها إيمانا منها بضرورة دعم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي، ولقد أسندت مهمة التنمية للقطاع العام من خلال اتباع سياسة التخطيط المركزي، ولقد اعتمدت الجزائر آنذاك على مداخيل البترول والقروض الخارجية لتمويل التنمية بريادة القطاع العام من خلال اعتمادها على المخطط الثلاثي (١٩٦٣- ١٩٦٦)، والمخططين الرباعيين الأول والثاني (١٩٧٠- ١٩٧٨)، إلا أن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد من جراء

انخفاض سعر البترول والتي كانت بدايتها سنة ١٩٨٢ جعلت الجزائر تعتمد على القروض كمورد للتمويل.

لكن الانخفاض الموالي لسعر البترول سنة ١٩٨٦ أدى الى انحسار كبير في حركة الاقراض الدولي، مما جعل الجزائر تلجأ إلى الاصدار النقدي لسد العجز في ميزانية الدولة. هذا الإصدار أدى إلى تفاقم الأزمة وارتفاع نسبة التضخم بشكل مخيف وأصبح من الضروري البحث عن مصدر آخر لتمويل التنمية.

وفي ظل الأزمة لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اللذان اشترطا على الجزائر تغيير سياستها الاقتصادية والدخول في اقتصاد السوق، لتجد الدعم المطلوب لمساعدتها على تخطي الأزمة. وفي ظل حتمية صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي تبنت الجزائر برامج التعديل الهيكلي التي كانت بداية الانفتاح على اقتصاد السوق والبحث عن مورد جديد للتمويل، في جو تسوده المنافسة ويطغى عليه القطاع الخاص ولا وجود للقطاع العام وكان ذلك بداية التسعينات.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر، هدفا وغاية لتمويل الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي كما يعتبر من أهم أهداف العولمة وأهم أدواتها.

لقد أدركت الجزائر مدى أهمية هذه الأداة كوسيلة للتمويل والتنمية ونقل التكنولوجيا، لذلك اهتمت بالاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية التسعينات، من خلال اصدار مجموعة من القوانين

والتشريعات التي كانت تهدف إلى فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وتقديم التحفيزات والضمانات الكافية لضمان التدفق الكبير للاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر، والتي أرفقت بمجموعة من الاصلاحات الجبائية، الضريبية، المالية، والمؤسساتية لتدعيم هذا المسعى. وكان بدايتها قانون (١٠/٩٠) المتعلق بالنقد والقرض الصادر في عام ١٩٩٠ ثم تلاها قانون (١٢/٩٣) الصادر في ١٩٩٣/١١/٠٥ المتعلق بتنظيم الاستثمار، وكان آخرها قانون (٠١/٠٣) الصادر في ٢٠٠١/٨/٢١ المتعلق بتطوير الاستثمار.

ومن منطلق مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب بيئة معينة وتحفيزات وضمانات مهمة لجذبه، في ظل المنافسة الشديدة بين مختلف الدول النامية، عملت هذه الأخيرة على تقديم تحفيزات أكثر وضمانات أكبر، تتباين مستويات ونسب التدفق بين هذه البلدان، ورغم كون الجزائر من الدول التي قدمت تحفيزات مهمة وضمانات لهذا الاستثمار والتي أرفقتها بإصلاحات عديدة في ميادين كثيرة منذ بداية التسعينات إلى يومنا هذا، شهد لها المجتمع الدولي بذلك فإننا نجد أن نسبة التدفق ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى ومنها دول المغرب العربي.

وقد تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة فصول، تناول **الفصل الأول:** الجانب النظري للاستثمار الأجنبي وفيه تطرقنا إلى تعريف الاستثمار الأجنبي بصفة عامة وأشكاله المختلفة، النظريات المفسرة له وأسبابه، محدداته وآثاره الايجابية والسلبية، أما **الفصل الثاني:** فقد تطرق إلى

الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية والتشريعية التي أصدرت لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم التعرف فيه إلى آخر الحوافز الجبائية والجمركية والضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي في ظل التشريعات القانونية، وانفرد **الفصل الثالث** بعرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالأرقام من خلال التعرف على تطور حصيلته من الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٥، سواء في القطاع النفطي أو القطاعات الأخرى، كما تحدثنا فيه عن واقع الاستثمارات العربية في الجزائر بصفتها استثمار أجنبي مباشر، وباعتبارها طريق نحو تحقيق التكامل العربي، كما تحدثنا عن متغيرات الماكرو إقتصادية الأكثر تأثيرا على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا آثار هذا الأخير على التنمية في هذه الفترة، وفي الأخير تحدثنا عن معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشيء من التفصيل، مع إعطاء بعض الاقتراحات كمقومات لتشجيعه والتقليل من المعوقات.